

والا فلا وسبب ايضا في الباب الى من رجل قال لامرأته
 انت طالق فلما لستة قال بعضهم الحيلة في ذلك حتى
 لا يقع الطلاق ان يطأها في كل حيض وهذا ليس بشيء
 لان الحيلة انما يجوز لله رب من الحرام وفي ذلك انما يظهر
 ولا يجوز للمنفق ان يجعله مثل من الحيلة وانما هو بشيء
 يذكر في الكتب من فعل هذا لا يقع الطلاق السني اما ان
 تطلق انه يجوز فكل او هذا كما يذكر في الكتب ان المرأة
 اذا اردت تبين من زوجها ومع هذا لا يجوز ان يفتي للمرأة
 بذلك لتبين من زوجها كذلك في مثل هذا رجل قال لامرأته
 اكره اوعا بدكتي فانت طالق فقالت المرأة في انك الكراهة
 ان كلود ورجس كفت بعني زوجها لا يقع الطلاق
 ولا يكون هذا من جملة الدعاء وانما يكون من جملة الطعن
 في خلقته ويذكر على وجه التتم والعيب رجل قال لآخر
 اكره ابر توهم ادرم تبست فامرأة طالق فاحضره عند
 القاضي فادعى عليه فانكر فحلف انه ليس له عليه شيء
 ولا يثبت للمدعي لا يقع الطلاق والاحوط ان يحلف بما
 ان له عليه ذلك المال بيمين قبلها عليه لانه يجوز ان يكون المال

عليه والختم حلف كاذبا وكان القول قول الخالف ان له
 عليه وان شرط الوقوع لم يوجد وانما تحلف المرأة ليطئن
 قلبها انه صادق في يمينه فان اتى ان يحلف فان للمرأة
 ان توافعه الى الحكم ليحلفه ان له عليه هذا المالح انما تبين
 منه بهذا اليمين فان لم يحلف فالحكم يفرق بينهما وفي هذه
 المسئلة خلاف بين لا يوسف ومحمد ان الحكم يصدره
 ام لا فقال احمد ما يصدره وقال لآخر لا يصدره وسئل
 عنه عن المسئلة مرة اخرى فقال فيما بينه وبين الله تعالى
 لا يقع اذا علم ان له عليه فامارة القضاء والقاضي يعرف
 بينه وبينها رجل قال لفلان عليك الف درهم فقال ان
 كان لفلان على الف درهم فامرأة طالق فقال المدعي
 الفصول ان لم يكن لفلان عليك هذا الف فامرأة
 طالق وفلان غائب فقال ما دام كل واحد من اهل ما
 ادعاه لم تطلق امرأة واحد منهما حتى تبين الامر بالبيننة
 او باقرار من حلف وذكر في عيون المسائل روى مشام
 عن محمد فيمن ادعى على الف درهم فحلف المدعي عليه
 بطلاق او عتاق ماله عليه شيء فشهد شاهدان عليه بالف

سطر
 2 الضمير

لا

ط